الأمم المتحدة S/2020/1071

مجلس الأمن

Distr.: General
2 November 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 30 تشرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة

باسم دول الاتحاد الأوروبي الأربع الأعضاء في مجلس الأمن، إستونيا وألمانيا وبلجيكا وفرنسا، أرجو تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سفين **يورغنسن**
السفير
الممثل الدائم

051120 051120 20-14523 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 30 تشرين الأول/أكتوبر 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة

المفوضية الأوروبية – نشرة صحفية

بيان مشترك عقب القمة الثانية والعشرين التي عقدها الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2020

بروكسل، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2020

التقى تشارلز ميشيل، رئيس المجلس الأوروبي، وفولوديمير زيلينسكي، رئيس أوكرانيا، وجوزيب بوريل، نائب رئيس المفوضية الأوروبية نيابة عن أورسولا فون دير لاين، رئيسة المفوضية الأوروبية، في بروكسل اليوم في سياق القمة الثانية والعشرين المعقودة بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا، وأصدروا البيان التالي.

1 – لقد اجتمعنا اليوم لنؤكد من جديد التزامنا المستمر بتعزيز الارتباط السياسي لأوكرانيا بالاتحاد الأوروبي والتكامل الاقتصادي فيما بينهما، على أساس اتفاق الارتباط ومنطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة التي تدخل في إطاره. نحن نتقاسم قيما مشتركة هي الديمقراطية وسيادة القانون واحترام القانون الدولي وحقوق الإنسان، بما فيها حقوق الأشخاص المنتمين إلى الأقليات، والمساواة بين الجنسين. وأكد الاتحاد الأوروبي مجددا دعمه لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية ضمن حدودها المعترف بها دوليا والتزامه الراسخ بذلك.

2 – وتتجلى متانة الأواصر التي تجمع بيننا فيما أظهرناه في مواجهة جائحة كوفيد-19 من وحدة وتضامن والتزام متبادل. فالاتحاد الأوروبي وأوكرانيا يكافحان معا فيروس كورونا وآثاره التي تشكل تحديا غير مسبوق لنظم الرعاية الصحية واقتصادات كل من الدول الأعضاء في الاتحاد وأوكرانيا. وأكدنا أهمية تعزيز قدراتنا على التأهب للجائحة والتصدي لها، وتبادل المعلومات بطريقة حرة وشفافة وسريعة، وتحسين تدابير مواجهة الجائحة على الصعيد الدولي، عبر قنوات من بينها المنظمات الدولية المعنية، كمنظمة الصحة العالمية، بالاستفادة في ذلك من العبر المستخلصة من الجهود العالمية التي تبذل حاليا في هذا الشأن. وأعربنا عن استعدادنا للتعاون في جعل الحصول على اللقاح المزمع استحداثه مستقبلا لعلاج كوفيد-19 منفعة عالمية مشتركة متاحة بأسعار في المتناول. وسلَّمنا بأن التضامن والتعاون على الصعيد العالمي وفعالية تعددية الأطراف شروط أضحت مطلوبة أكثر من أي وقت مضى لدحر الفيروس وضمان الانتعاش الاقتصادي المستدام. وتفوق حزمة الدعم التي خصصها الاتحاد الأوروبي لأوكرانيا، وقدرها 190 مليون يورو، وبرنامج المساعدة المالية على صعيد الاقتصاد الكلي، وقيمته 1,2 مليار يورو، لمساعدتها في التصدي لجائحة كوفيد-19 وآثارها الاجتماعية والاقتصادية، ما قدمته أي جهة شريكة أخرى بكثير. وقد لاحظنا تقدير قيادة أوكرانيا ومواطنيها للمساعدة المقدمة.

3 – وأكدنا من جديد التزامنا بتعزيز الارتباط السياسي لأوكرانيا بالاتحاد الأوروبي والتكامل الاقتصادي الذي يجمع بينهما، بسبل من ضمنها مواصلة التعاون الوثيق من أجل تعزيز سيادة القانون، والنهوض بالإصلاحات، وتدعيم النمو الاقتصادي المستدام، ودعم جهود التحول إلى الاقتصاد الأخضر والرقمي،

وزيادة القدرة على الصمود. وناقشنا تنفيذ اتفاق الارتباط عقب دخوله حيز التنفيذ في أيلول/سبتمبر 2017، بعد القرار الذي اتخذه رؤساء دول أو حكومات الاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر 2016.

4 - واعترفنا، في هذا السياق، بتطلعات أوكرانيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ورحبنا باختيارها الأوروبي، كما ورد في اتفاق الارتباط. واتفقنا على أن نستغل كل الإمكانات التي ينطوي عليها الاتفاق وشددنا على أهمية أن تواصل أوكرانيا تنفيذ التزاماتها في هذا الصدد. ورحبنا بالنتائج التي تحققت بالفعل في تنفيذ اتفاق الارتباط ونجاح منطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة، التي دعمت زيادة التدفقات التجارية على الصعيد الثنائي بنحو 65 في المائة عقب تدشينها منذ كانون الثاني/يناير 2016، حيث أصبح الاتحاد الأوروبي حاليا أكبر شريك تجاري لأوكرانيا.

5 - وأكدنا من جديد أهمية الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي في أوكرانيا، والحرص على إبقاء التزامات صندوق النقد الدولي في مسارها الصحيح وتنفيذ جميع السياسات الهيكلية المتوسطة الأجل المتفق عليها في إطار برنامج الاتحاد الأوروبي للمساعدة المالية على صعيد الاقتصاد الكلي، والعمل على أن يكون المصرف الوطني لأوكرانيا قويا ومستقلا.

6 - واعترفنا بالتقدم الكبير الذي أحرزته أوكرانيا في عملية الإصلاح واتفقنا على ضرورة زيادة الإسراع بهذه الجهود. ورحبنا بانطلاق الإصلاح الزراعي، واعتماد قانون تسوية المصارف المُعسِرة، والتقدم المحرز في تطبيق اللامركزية. ورحبنا بشروع المحكمة العليا لمكافحة الفساد في مزاولة عملها. واتفقنا على أهمية تسريع جهود الإصلاح وتعزيزها، ولا سيما فيما يتعلق بالقضاء (بما في ذلك إصلاح المجلس الأعلى للقضاء واستقلالية عملية توظيف قضاة يتحلون بالنزاهة) ومكافحة الفساد، وضمان وجود مؤسسات قوية ومستقلة لمكافحة الفساد. ورحبنا بتجديد أوكرانيا التزامها بمكافحة نفوذ ذوي المصالح ("إنهاء حكم القلة"). وأكدنا في هذا الصدد على الحاجة إلى زيادة تعزيز تعددية وسائط الإعلام في أوكرانيا.

7 - وأكد الاتحاد الأوروبي من جديد دعمه الكبير المستمر لأوكرانيا، وحرصه على التنفيذ الفعال للإصلاحات وتدابير السياسة العامة. وبناء على الإصلاحات الناجحة التي قامت بها أوكرانيا وما حصلت عليه من دعم دولي منذ ثورة الكرامة، أعلن الاتحاد الأوروبي عن برامج جديدة لدعم الزراعة، والمشاريع المحلية المتناهية الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولا سيما من خلال الإقراض بالعملة المحلية، والمجتمع المدني، والنقل، والبنية التحتية، والبيئة، وإجراءات مكافحة تغير المناخ، فضلا عن تقديم دعم مخصوص لشرق أوكرانيا. ويواصل الاتحاد الأوروبي أيضا دعم أوكرانيا في مجال اللامركزية وتدعيم الحكم الذاتي المحلي، وتعزيز مكافحة الفساد. ورحبنا بتوقيع اتفاقات الصكوك المالية المخصصة لبلدان الجوار بشأن المنطقة الشرقية والمجتمع المدني والمناخ.

8 - وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم أوكرانيا في التصدي للتهديدات المختلفة والتصدي للتضليل الإعلامي، بما في ذلك من خلال تعزيز وسائل الإعلام المستقلة، والاتصالات الاستراتيجية المتعلقة بالتثقيف الإعلامي، من أجل تعزيز قدرة أوكرانيا على الصمود. وقد أكدنا أهمية الدور الذي يؤديه المجتمع المدني والشباب ووسائل الإعلام المستقلة في جميع مجالات الحياة العامة والحياة السياسية، وأيضا في سياق حملات التضليل ضد الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا، بما في ذلك من جانب روسيا. واتفق الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا على الشروع في حوار بشأن قضايا الفضاء الإلكتروني. وأشرنا أيضا إلى أهمية تعزيز التعاون في مجال السياسة المشتركة للأمن والدفاع والمواءمة مع السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، ورحبنا في هذا

الصـــدد بمشـــاركة أوكرانيا في عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي. واعترفنا علاوة على ذلك بالأدوار المهمة التي يقوم بها فريق دعم أوكرانيا التابع للمفوضـــية الأوروبية، والبعثة الاســتشـــارية للاتحاد الأوروبي المعنية بإصلاح قطاع الأمن المدني، بسبل من بينها وجود البعثة الإقليمي في جميع أنحاء أوكرانيا والمكتب الميداني الجديد في ماريوبول.

9 - ورحبنا بمواصـلة نجاح تنفيذ نظام إعفاء مواطني أوكرانيا من شـرط التأشـيرة. وشـددنا على أهمية الاستمرار في الوفاء بمعايير تخفيف القيود المتعلقة بالتأشيرة وتسريع ما يتصـل بها من جهود الإصـلاح. وأعربنا عن تطلعنا إلى استئناف فرص السفر العادية لصالح مواطنينا، حالما تسمح الظروف الوبائية بذلك.

10 - وأعربنا أيضا عن تطلعنا إلى مواصلة تعزيز التكامل الاقتصادي والتقريب بين الأطر التنظيمية في إطار اتفاق الارتباط في المجالات التالية:

- فيما يتعلق بالميدان الرقمي، أحطنا علماً بالتقييم الموقعي لتنفيذ التزامات أوكرانيا في اتفاق الارتباط/منطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة. وناقشنا أيضا انخراط الاتحاد الأوروبي في مواصلة دعم أوكرانيا ومؤسساتها في التقريب بين نظمها وبين مقتضيات سوق الاتحاد الأوروبي الرقمية الموحدة والتنفيذ التدريجي لمكتسباتها وقدراتها المؤسسية، من أجل الاستفادة الكاملة من اتفاق الارتباط. واتفقنا على أن نُعِد بحلول نهاية عام 2020 خطة عمل مشـــتركة للتعاون بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا بشأن الخدمات الائتمانية الإلكترونية بهدف التوصـل إلى اتفاق محتمل يستند إلى التقارب مع تشريعات الاتحاد الأوروبي ومعاييره.

- ورحبنا بالتقدم المحرز في اسـتكمال المرفقات المتعلقة بالاتصـــالات السـلكية واللاسـلكية والبيئة والمناخ والتعاون المالي في اتفاق الارتباط. وإذ رحبنا بطموح أوكرانيا إلى تقريب ســـياســـاتها وتشريعاتها من مقتضيات الاتفاق الأخضر الأوروبي، شددنا على أهمية إحراز تقدم في التزامات أوكرانيا في مجالات تغير المناخ، والبيئة، والنظام الإيكولوجي البحري، والتعليم، والطاقة، والنقل والزراعة، بالاســـتناد إلى الحوارات القطاعية القائمة، واتفقنا على إجراء حوار مركز على الخطوات اللازم اتباعها في هذه المجالات.

- وسلمنا بأهمية الامتثال التام لالتزامات منطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة، ولا سيما في ميادين حقوق الملكية الفكرية، والمشتريات العامة، والدفاع التجاري، والمعايير الصحية ومعايير الصحة النباتية، بغية تهيئة مناخ تجاري واستثماري مفتوح يمكن التنبؤ به في أوكرانيا. واتفقنا على مواصلة مناقشة سبل تحسين إعمال منطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة واستعراضها من أجل زيادة تطوير المبادلات التجارية وتيسيرها على الصعيد الثنائي.

- ورحبنا بالشروع في التقييم التمهيدي لاستعداد أوكرانيا لإبرام اتفاق بشأن تقييم مطابقة المنتجات الصناعية وقبولها.

- ورحب الاتحاد الأوروبي أيضـــا باســـتعداد أوكرانيا للاشـــتراك في البرنامج الإطاري Horizon Europe الجديد للاتحاد الأوروبي المتعلق بالبحوث والابتكار وبرنامج الاتحاد الأوروبي EU4Health للنهوض بالقطاع الصحي، وهما برنامجان سيؤديان دورا تمكينيا مهما في مرحلة التعافي من جائحة كوفيد من ناحية تطوير الاقتصاد الأخضر وتعزيز الاقتصاد الرقمي.

- وذكّرنا بأهمية إبرام اتفاق منطقة الطيران المشتركة في أقرب وقت ممكن وأكدنا من جديد التزامنا بذلك.

- وأعدنا تأكيد دور أوكرانيا كبلد عبور استراتيجي للغاز ورحبنا بالاتفاق المتعلق بعبور الغاز إلى الاتحاد الأوروبي بعد عام 2019. وأكدنا أهمية مواصلة تحديث النظام الوطني الأوكراني لنقل الغاز ومواصلة التعاون في تعزيز أمن الطاقة في أوروبا. وشددنا على أهمية تعاون أوكرانيا مع الاتحاد الأوروبي بهدف اندماجها في سوق الطاقة بالاتحاد الأوروبي على أساس التنفيذ الفعال للملحق السابع والعشرين المستكمل من اتفاق الارتباط، فضلا عن تنسيق الخطوات الأخرى لتحقيق اندماج سوقَي الغاز والكهرباء.

- واتفقنا على تحسين الاتصال بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي والبلدان الأخرى في الشراكة الشرقية بهدف تيسير التجارة، ومواصلة تطوير طرق النقل المأمون والمستدام، ودعم التواصل بين الشعوب.

- ورحبنا بمشاركة أوكرانيا في برامج الاتحاد الأوروبي، وأكدنا أهمية برنامج إيراسموس المعزَّز (Erasmus+) للنهوض بالتعليم والتدريب والشباب والرياضة والبرنامج الأوروبي Creative Europe لدعم الثقافة. وأعربنا عن تطلعنا إلى تكثيف التعاون بهذا الشأن في إطار البرامج الحالية والمقبلة.

11 - واتفقنا على أن نشرع في عام 2021 في إجراء الاستعراض الشامل لتحقيق أهداف الاتفاق، على نحو ما ينص عليه الاتفاق.

12 - وكررنا تأكيد إدانتنا القوية للانتهاك السافر لسيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها جراء أعمال العدوان التي تقوم بها القوات المسلحة الروسية منذ شباط/فبراير 2014. وما زلنا ندين ضم روسيا غير القانوني لشبه جزيرة القرم وسيفاستوبول، وتسليح شبه الجزيرة، والتدهور الحاد لحالة حقوق الإنسان فيها، وكذا القيود المفروضة على حرية تنقل المواطنين الأوكرانيين باتجاه شبه جزيرة القرم وخروجهم منها. وأعربنا عن إدانتنا لإجراءات التصويت على التعديلات الدستورية للاتحاد الروسي التي تمت في 1 تموز/يوليه 2020 في شبه جزيرة القرم، وكذلك لانتخاب ما يدعى "حاكم سيفاستوبول" في 13 أيلول/سبتمبر 2020، في انتهاك للقانون الدولي. وطالبنا روسيا بأن تسمح للمنظمات الدولية والجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان بالوصول دون عوائق إلى المناطق التي لا تخضع حاليا لسيطرة أوكرانيا، بما في ذلك شبه جزيرة القرم، وأن تحترم القانون الدولي الإنساني. وطالبنا بالإفراج الفوري عن جميع المواطنين الأوكرانيين المحتجزين والمسجونين بصورة غير قانونية في شبه جزيرة القرم وفي روسيا، بمن فيهم نشطاء تتار القرم. ونواصل مناشدة روسيا أن تضمن حرية المرور دون عوائق من بحر أزوف وإليه، وفقا للقانون الدولي. وما زلنا ملتزمين التزاما كاملا بتنفيذ سياساتنا المتعلقة بعدم الاعتراف وبتحديثها، بطرق من بينها التدابير التقييدية والتعاون في المحافل الدولية. ورحبنا في هذا السياق بالجهود الديبلوماسية الرامية إلى استعادة سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دوليا.

13 - وأكدنا من جديد دعمنا الكامل للمساعي المبذولة في إطار صيغة نورماندي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وفريق الاتصال الثلاثي، وبعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ورحبنا بتجديد مشاركة الأطراف في قمة نورماندي المنعقدة بباريس في كانون الأول/ديسمبر الماضي، وشددنا على أهمية تنفيذ التدابير المتفق عليها في تلك المناسبة، من أجل التنفيذ الكامل

لاتفاقات مينسك من جانب جميع الأطراف، مع التأكيد على مسؤولية روسيا في هذا الصدد. وقد أثنينا على النهج البناء الذي تتبعه أوكرانيا ضمن إطار صيغة نورماندي وفريق الاتصال الثلاثي، وناشدنا روسيا أن تحذو حذوها. ويعد وقف إطلاق النار الشامل وغير المحدود إنجازا ينبغي المحافظة عليه. وناشدنا روسيا أن تتحمل كامل مسؤوليتها في هذا الصدد وأن تستخدم نفوذها الكبير على التشكيلات المسلحة التي تدعمها للوفاء التام بالتزامات مينسك، وأن تكفل وصول بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بحرية ودون عوائق إلى المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في أوكرانيا، بما في ذلك المناطق الواقعة على طول الحدود بين الدولتين الأوكرانية والروسية، وفقا لولاية البعثة. ونناشد روسيا مجددا أن تتوقف فورا عن تأجيج النزاع بما تمدّ به التشكيلات المسلحة التي تؤيدها من دعم مالي وعسكري، وما زلنا نشعر بالقلق العميق من وجود المعدات العسكرية الروسية والأفراد العسكريين الروس في مناطق أوكرانيا غير الخاضعة لسيطرة الحكومة. وكررنا تأكيد إدانتنا للتدابير الروسية المستمرة التي تخول المواطنين الأوكرانيين في المناطق غير الخاضعة حاليا لسيطرة الحكومة التقدم بطلبات للحصول على الجنسية الروسية بطريقة مبسطة، وهو أمر يتعارض مع اتفاقات مينسك. وجدد الاتحاد الأوروبي مؤخراً فرض عقوباته الاقتصادية على روسيا، التي لا تزال مدتها مرتبطة ارتباطا صريحا بالتنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك.

14 - واتفقنا على مواصلة التعاون على معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية للنزاع، وألقينا الضوء على ضرورة ضمان الإمداد بالمياه والكهرباء والغاز عبر خط المواجهة، وتيسير تنقل الأشخاص والبضائع، وضمان استفادة السكان الذين يعيشون في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة استفادة كاملة من حقوقهم كمواطنين أوكرانيين مع الاحترام التام للقانون الدولي الإنساني. ويعتبر استمرار تقديم المساعدة الإنسانية وتمكن بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية من الوصول دون عوائق إلى المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة، أمورا أشد ضرورة في ظل ظروف جائحة كوفيد-19. وأكدنا أهمية مواصلة أنشطة إزالة الألغام أيضا في المناطق الجديدة التي يتم الاتفاق عليها. واتفقنا أيضا على ضرورة أن تنشئ أوكرانيا مركزا وطنيا للإجراءات المتعلقة بالألغام من أجل التصدي بفعالية لوجود الألغام والذخائر غير المنفجرة في المنطقة المنكوبة بالنزاع. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن استعداده لمواصلة دعم نهج أوكرانيا الشامل للجميع تجاه مواطنيها في المناطق المتضررة، ولاضطلاعه بدور رائد في جهود إعادة إعمار البلد، بما في ذلك في بعض مناطق دونيتسك ولوهانسك، بمجرد تنفيذ اتفاقات مينسك.

15 - وأكدنا دعمنا لجميع الجهود الرامية إلى إثبات الحقيقة والعدالة والمساءلة لصالح الضحايا البالغ عددهم 298 ضحية وأقرب أقربائهم، ودعوْنا الاتحاد الروسي إلى قبول مسؤوليته والتعاون الكامل مع جميع الجهود المبذولة فيما يتعلق بالمساءلة عن إسقاط الرحلة MH17.

16 - ورحبنا باجتماع قادة الشراكة الشرقية المعقود عن بعد بتقنية الفيديو في 18 حزيران/يونيه 2020. وفي ضوء نتائج هذا الاجتماع وتوجهاته وبناء على البلاغ المشترك الصادر في آذار/مارس 2020، أكدنا من جديد الأهمية الاستراتيجية للشراكة، وأعربنا عن تطلعنا إلى انعقاد القمة السادسة للشراكة الشرقية في عام 2021، التي يُتوقع أن تقر أهداف السياسة العامة الطويلة الأجل والمجموعة المقبلة من المنجزات المنشودة لما بعد عام 2020 على أساس هذه الأهداف ومساهمات الدول الأعضاء والبلدان الشريكة.